السعودية تنقل استثمارات البنية التحتية إلى آفاق جديدة

الرياض – نقلت الحكومة السعودية استثمارات البنية التحتية في البلاد إلى آفاق جديدة، بإطلاقها صندوقا جديدا لدعم مشاريع بقيمة إجمالية تصل إلى 200 مليار ريال (53 مليار دولار) خلال السنوات العشر المقبلة.

وسيكون لصندوق البنية التحتية الوطني، الذي أنشأ بناء على استشارة شركة بلاك روك أكبر مدير للصناديق في العالم، دور تكاملي مع المركز الوطني للتخصيص من خلال تمويل مشروعات البنية التحتية، التي سيتم تخصيصها أو طرحها عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ستيفن بول جروف
صندوق البنية التحتية سيوفّر حلولا بديلة لتطوير المشاريع

ويقول المسؤولون إن الكيان الجديد سيسهم في تنمية الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص للعمل، كما يهدف إلى الإسهام في تطوير القطاع المالي عبر إيجاد حلول بديلة لتمويل مشروعات البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار بهذه المشاريع.

ومن المتوقع أن يستثمر الصندوق في قطاعات حيوية مثل المياه والنقل والطاقة والصحة والبنية التحتية الرقمية، وسيسهم في خطط الرياض للتحوّل الاقتصادي وجعل البلد أقل اعتمادا على إيرادات النفط.

والصندوق واحد من الصناديق التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني الذي تأسس في العام 2017 بهدف الإشراف على عدة صناديق للتنمية الاقتصادية والربط بينها، وهو ما كان في السابق منقسما بين وزارات وجهات مختلفة.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية إلى ستيفن بول جروف محافظ صندوق التنمية الوطني أن الصندوق عين بلاك روك، الذي فتح مكتبا له في السعودية في 2019 للاستفادة من أجندة الإصلاح الحكومية، لتقديم المشورة بشأن إنشاء الكيان الجديد "لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة وحوكمة المؤسسات المالية المتخصصة والصناديق".

وأضاف أن "الصندوق يهدف إلى الإسهام في تطوير القطاع المالي عبر إيجاد حلول بديلة لتمويل مشروعات البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار بهذه المشروعات".

وصندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادية) وصندوق التنمية الوطني في قلب خطط ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع الاقتصاد السعودي وخلق وظائف، وصندوق التنمية مكلف بحشد تمويل القطاع الخاص لدعم التنمية الاقتصادية.

وقال عبدالله أبوبكر مدير المشاريع في صندوق البنية التحتية الوطني لوكالة رويترز إن "الصندوق سيستخدم منتجات تمويل مهيكلة تشمل الديون والأسهم والضمانات للتخلّص من المخاطر في فرص الاستثمار في البنية التحتية للمستثمرين المحليين والعالميين".

وأضاف "الصندوق سيلعب بالتالي دورا رئيسيا في توسيع فرص الاستثمار في البنية التحتية وتعميق أسواق رأس المال للبنية التحتية في المملكة".

والسعودية مستمرة في الاستفادة من أداء النمو المستقر بعد الجائحة، إضافة إلى ترسيخ الاقتصاد المتنوع، الذي يستقطب الاستثمارات الأجنبية في مجالات التمويل والطاقة المتجددة والبنية التحتية وغيرها.

شراكة إماراتية مع ليكندإن لدعم جذب رواد الأعمال

أبوظبي – دخلت الحكومة الإماراتية الاثنين في شراكة مع لينكدإن المنصة المهنية الأكبر في العالم بهدف دعم أهداف استراتيجية لجذب أفضل العقول والكفاءات، بما يرسخ مكانة البلاد كوجهة مفضلة للمواهب العالمية، ويحفّز تنوع اقتصادها وتنافسيته العالمية مستقبلا.

وتأتي مذكرة التفاهم، التي أبرمها ثاني بن أحمد الزيودي وزير الدولة للتجارة الخارجية، وعلي مطر رئيس شبكة لينكدإن في الشرق الأوسط والأسواق الناشئة في أوروبا وأفريقيا، لتستكمل مسارا متكاملا كانت بدأته الإمارات منذ سنوات لتعزيز بيئة الأعمال.

ونسبت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية إلى الزيودي قوله إن "المذكرة تسهم في ترسيخ مكانة الإمارات كإحدى الدول الرائدة في مجال تنافسية المواهب العالمية".

وأضاف "ستعزز الشراكة مع ليكندإن مساهمة المواهب ودورهم الحيوي في دفع عجلة التنمية المستدامة، بما يدعم مستهدفات اقتصاد الخمسين في بناء اقتصاد تنافسي عالمي متنوع قائم على المعرفة والابتكار".

وبموجب الاتفاقية ستعمل لينكدإن على دعم أهداف الوزارة في شأن الاستراتيجية الإماراتية لاستقطاب واستبقاء المواهب، من خلال ثلاثة محاور؛ الأول وضع إطار تعريفي شامل للمواهب بناء على المهارات.

أما الثاني، فيتعلق بالدراسات والأبحاث المعيارية والاستراتيجية للتعرّف على مجموعات المواهب حول العالم، والثالث إطلاق حملات لجذب واستبقاء المواهب في الإمارات.

وتسعى الإمارات إلى تطوير رأس المال البشري باعتباره داعما أساسيا في بناء منظومة تنموية أكثر تنوعا ومرونة واستدامة، ترتكز على الإبداع والابتكار المعرفي والتكنولوجي.

وتتبنى وزارة الاقتصاد استراتيجية متكاملة تتضمن مجموعة من السياسات والبرامج والتسهيلات والمبادرات الرامية لتحفيز وجذب أصحاب الكفاءات والمواهب إلى الإمارات.

وتستهدف الاستراتيجية تحويل أفكارهم الطموحة إلى مشاريع واعدة، إلى جانب تعزيز إشراكهم في رسم معالم مستقبل أكثر نماء وازدهارا وتقدما للدولة والمنطقة والعالم.

اصقل مهاراتك وثابر إذا كنت تريد المنافسة

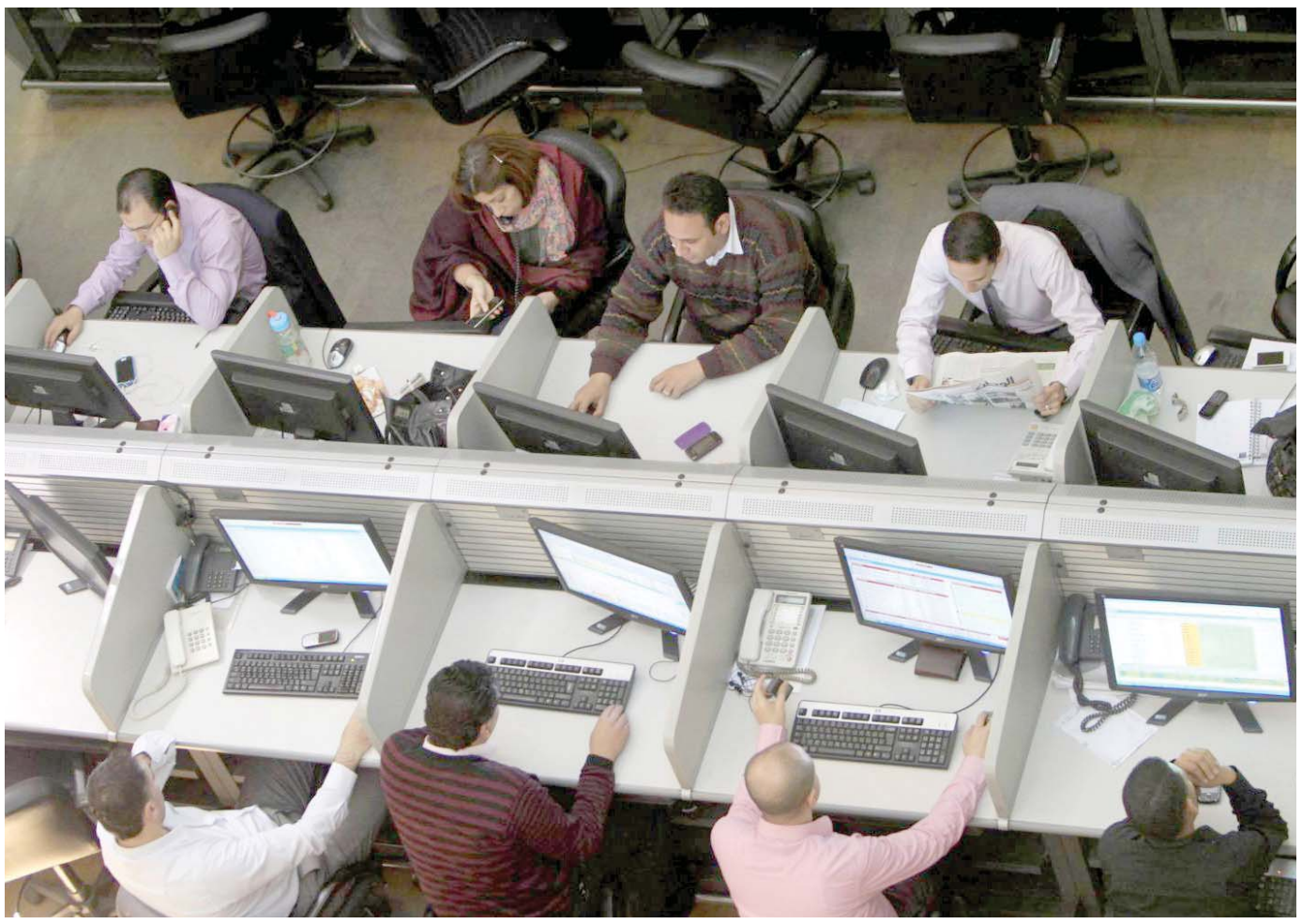
بتنا في مرمى كاميراتهم.. من سيراقب من يراقبنا؟

مصر تستعين بـ«المتسوق السري» لمكافحة الفساد والبيروقراطية

اعتماد آلية جديدة للرقابة لمتابعة الأداء الإداري للهيئات الحكومية

دخلت مصر في معركة جديدة لمواجهة البيروقراطية التي كبلت مفاصل الإدارة باستخدام آلية مستحدثة الهدف الأساسي منها القضاء على الفساد والرشاوى وكسب رضا الشعب، وذلك بالتوازي مع تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية الرقمنة التي تسعى الحكومة لإدخالها في كافة الخدمات الحكومية.

القاهرة – كشفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية أنها ستفعل ما يسمى بـ"المتسوق السري" لتقييم الخدمات المقدمة للمواطنين في الجهاز الحكومي بهدف مواجهة الفساد والتصدي للرشاوى والبيروقراطية التي تكبد الاقتصاد المصري خسائر بملايين الدولارات سنويا.

وتعتمد الخطة على تكليف موظف بالذهاب إلى إحدى الهيئات الحكومية لتلقي الخدمة كمواطن عادي، ثم يقوم بكتابة تقرير وتسليمه للجهات المعنية بما واجهه في الجهة التي ذهب إليها.

وأكدت مصادر حكومية لـ"العرب" أن مهمة "المتسوق السري" تدخل حيز التنفيذ العام المقبل وسيتم إسنادها إلى موظفين من وزارة التخطيط باعتبارها الجهة المنوط بها تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين الخدمات، بالإضافة إلى أفراد من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، لما لديهم من خبرات في تقييم ومتابعة العاملين بالحكومة.

وينظر البعض للأداة الجديدة على أنها "فانتازيا" أو محاولة لتخدير المواطن والرأي العام وخلق "فرقعة إعلامية" لتغطي على فشل الحكومة في مواجهة الفساد بأساليب علمية، وأشهرها معايير قياس جودة أداء الخدمة، ومعدل أدائها.

وتعد البيروقراطية آزمة في مسار المعاملات الحكومية والإدارية حيث تتحرك في دهاليز متعرجة تخلق أرضا خصبة للوساطة والرشاوى والتربح الإضافي للموظفين، وقد يقضي المواطن ساعات طويلة أمام دوائر رسمية للحصول على وثائق أو خدمات.

واحتلت مصر المركز 117 من أصل 180 بلدا على مؤشر الفساد العالمي لعام 2020 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بعد أن كانت في المركز 106 في العام السابق، فيما جاءت في المرتبة الـ11عربيا.

ويقول خبراء إن الرقابة بالجهات الحكومية ينبغي أن تتم عبر أساليب حديثة مثل تركيب كاميرات المراقبة داخل مكاتب الموظفين، لأن الوحدات والمصالح الحكومية متعددة في مصر، ولا يمكن للمتسوق السري تغطيتها بالكامل على مستوى البلاد.

وتحوم الشكوك حول نجاح الآلية الجديدة لأنها تعتمد على العنصر البشري، إذ يتولى مهام الوظيفة المرتقبة أفراد يعملون بالجهاز الحكومي نفسه، وقد تلعب المحسوبية أو المعارف دورا في كتابة التقارير التي تتم بواسطة المتسوق السري.

ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لم تتمكن من وضع حد للفساد الإداري الذي خلق حالة من التململ والتشاؤم، خاصة في ظل الحديث عن تفعيل الحكومة الإلكترونية مع الانتقال إلى العاصمة الإدارية التي تأسست وفق أحدث الأنظمة العقارية والتكنولوجيا.

وأدى ضعف الأجهزة الرقابية إلى سوء تقديم الخدمات وانتشار الرشاوى في بعض المصالح الحكومية بسبب حالة الكسل والاسترخاء والتقاعس التي تنطبق على عدد كبير من موظفي الجهاز الحكومي، ما ترتب عليه استمرار شكاوى المواطنين.

ويتخذ الفساد أشكالا مختلفة في مصر ولا يقتصر على أداء وقرارات المسؤولين، بل يشمل مقدمي الخدمات للمواطنين في مجالات مختلفة الذين يستغلون جهل طالب الخدمة بما تتيحه الحكومة من إجراءات تيسر عليه مشقة التعامل مع مقدم الخدمة.

وعندما ذهب مصطفى سالم، وهو شاب ثلاثيني يعمل بالزراعة ينتمي إلى إحدى قرى محافظة القليوبية القريبة من القاهرة، إلى مكتب صحة الأسرة لقيد مولوده الجديد بسجل المواليد، فوجئ برفض الموظفة قبول أوراق القيد بداعي أنه وُلد بمستشفى بنها التعليمي، وهي عاصمة محافظة القليوبية.

وقال لـ"العرب" إنه رأى بعينه وهو يصطف في طابور طويل يصل عدد الأفراد فيه إلى نحو 50 شخصا اقتحام بعض الأفراد للدخول إلى الموظفة، والأدهى أنها تركت المواطنين وذهبت مع هؤلاء وتغيبت نحو ثلث ساعة عن مكتبها في المرة الواحدة.

وأضاف سالم "قررت توجيه سؤال في الخفاء لشخص يقصد تلك الموظفة، فأجابني بأنه يريد أن يقيد مولوده لكن موظفي المكتب يرفضون بداعي أنه مولود في مستشفى غير تابع لمركز قليوب، وأخبرني أن أفرادا من بلدته أرشدوه إلى تلك الموظفة التي تتقاضى 250 جنيها (نحو 15 دولارا) وتُنهي كل الطلبات".

وتحكي أم سعد، وهي أرملة تعول 4 أبناء من إحدى قرى مركز منشأة القناطر بمحافظة الجيزة، أنها فقدت الورقة المدون بها الرقم السري لبطاقة التموين التي تملكها، وعندما ذهبت إلى مكتب التموين التابعة له تم إخبارها بأن الجهاز المخصص لإعادة الأرقام السرية معطل، ثم ذهبت في اليومين التاليين دون نتيجة.

وبسبب خوفها من أن تنتهي مدة صرف السلع الشهرية بالبطاقة سألت جيرانها عن إمكانية حل مشكلتها، فأجابوها بأنه يوجد مفتش تموين بالقرية يحل مشكلات البطاقات المعطلة لكن مقابل مبلغ من المال.

وأوضحت لـ"العرب" أنها ذهبت إلى مفتش التموين بالفعل ومنحته 75 جنيها (نحو 5 دولارات) وقام بحل مشكلة الرقم السري في اليوم التالي مباشرة.

ويؤكد كلام بعض المواطنين أن آلاعيب الموظفين اضطرت الحكومة إلى سلوك طريق جديد يتمثل في الرقابة الخفية، وهو ما يبرهن على إخفاقها في القضاء على الفساد.

بسنت فهمي
التقاعس عن قياس أداء الخدمات الحكومية سبب تفشي الفساد

رشاد عبده
موظفون يرفضون الرقمنة، وثمة بحث عن أدوات بديلة للرقابة

وتتخذ الحكومة تلك الخطوة بالتوازي مع استراتيجية مصر للتحول الرقمي، ومن ثم تعول السلطات على أن القضاء على البيروقراطية من الجذور مرهون بالانتهاء من رقمنة الخدمات الحكومية في كل أنحاء البلاد.

ويستوجب تعميم الرقمنة وميكنة الخدمات ضرورة إحداث تطوير البنية التحتية في المدن والقرى المختلفة عبر توفير وسائل الاتصالات والإنترنت، لأنها السبيل الوحيد لعزل متلقي الخدمة عن مقدمها، وغلق الباب أمام طلب الرشاوى من المواطنين.

وأعلن وزير الاتصالات عمرو طلعت أخيرا أن استراتيجية مصر الرقمية تستهدف الوصول بعدد الخدمات الحكومية المرقمنة إلى 200 خدمة بنهاية العام الجاري على أن تنتهي كافة أعمال الرقمنة للخدمات الحكومية العام المقبل.

وقالت بسنت فهمي وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب سابقا إنه "يتم قياس جودة الأداء في أي جهة حكومية يحصل المواطن منها على وثائق عبر حساب عدد الموظفين وكمية الوثائق التي تم منحها للمواطنين على مدار يوم عمل، وبالتالي يمكن حساب متوسط عدد الوثائق التي أنجزها كل موظف، ومنها يتم حساب مدة انتظار كل مواطن للحصول على الخدمة، ثم تقييم الموظفين".

ولم يعهد المواطن من الحكومة محاسبة الموظفين الذين يعطلون سير العمل أو قياس جودة أداء الخدمات الحكومية، لذلك فنجاح "المتسوق السري" في تتبع أداء الموظفين قد يزيد من الرضاء في الشارع للإسراع بأداء خدماتهم، ويوفر التكاليف والمصروفات على الحكومة، وبالتالي تظهر آثاره الإيجابية على الاقتصاد والاستثمار.

وأضافت بسنت لـ"العرب" أن "الحكومات السابقة تقاعست عن التغلب على البيروقراطية أو قياس أداء الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن، لأن المواطن لم يكن ضمن أولوياتها، لذلك تجذرت البيروقراطية والفساد في كل مفاصل البلاد الإدارية".

ويعاني الجهاز التنفيذي في مصر منذ عقود ماضية من الترهل بسبب الروتين، وهو ما يحتاج إلى حسم وصرامة في محاسبة المقصرين، ولذا تتحرك الحكومة لمواجهة ذلك بالتقليل من الاعتماد على العنصر البشري قدر الإمكان في تقديم الخدمات للمواطنين، لكنها تواجه مشكلات في عدم تقبل الكثير من الأفراد فكرة تلقي خدماتهم إلكترونيًا.

وقال رشاد عبده أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة لـ"العرب" إن "نجاح الحكومة في الاعتماد على التحول الرقمي لمواجهة البيروقراطية مرهون بوجود عزيمة لدى العنصر البشري وسعيه لتحسين أدائه".

وذكر أن غالبية العاملين بالجهاز الحكومي غير متقبلين لمنظومة الرقمنة، لأن النسبة الأكبر تخطت سن الأربعين واعتادت العمل اليدوي، بجانب عدم اكتسابهم المهارات التكنولوجية المؤهلة للتعامل مع البرامج المختلفة.

وأشار إلى أنه لا يوجد رضاء شعبي عن مستوى الخدمات المتاحة، وتبحث الحكومة عن أدوات جديدة تسعى من خلالها لتشخيص مشكلات الروتين، لافتا إلى أهمية التقييم والمتابعة للأداة الجديدة لبيان مدى نجاحها أو فشلها في تحسين جودة الخدمات المقدمة.